ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The role of the legal system in responding to economic challenges in light of globalization

Asst. Prof. Dr. Mahdi Rajaei

Faculty of Law, Qom University, Qom, Iran

Mahdi.rajaei@yahoo.com

Asst. Prof. Dr. Mohammed Sharbaty

Faculty of Economics, Qom University, Qom, Iran

msharbati1356@gmail.com

Researcher .Haider Aboud Mohammed Al-Taie

PhD Student, Faculty of Law, Qom University, Qom, Iran.

mktbkk8@gmail.com

Article info.

Article history:

- Received 10 September2024
- Accepted 24 February 2025
-Available online 1 March 2025

Keywords:

- legal system
- economic challenges

Abstrac : Globalization has become an integral part of general development, and on the economic aspect it is more realistic than other aspects. The world is currently globalized from an economic aspect. The research seeks to shed light on identifying the extent of the legal system's response to economic challenges in light of globalization in Iraq. We relied on the descriptive analytical approach, Which is useful in exploring scientific facts and deriving rulings from international laws and legislation, agreements and evidence used to know the impact of

- globalization.

globalization on the legal system. The study concluded that globalization led to increased opening of borders and increased cooperation and interaction, but its development was linked to the development of means of communication and the movement of capital. Economic globalization has also prompted a number of countries to correct their corporate governance structures. In response to foreign competition and the requirements of international investors, the research also recommends that the Iraqi legislator should amend the articles of the constitution in a way that is consistent with the globalization system and respond to its challenges, in a way that is consistent with international reality, achieving development and keeping pace with the conditions of the times. Countries must restructure their economies and develop policies that are consistent with the policies of economic globalization in order to Take advantage of its pros and cons.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

دور النظام القانوني في الاستجابة للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة

أ.م.د. مهدي رجائي

كلية القانون،جامعة قم،قم، ايران.

Mahdi.rajaei@yahoo.com

أ.م.د. محمد شربتي

كلية الاقتصاد ،جامعة قم،قم، ايران.

msharbati1356@gmail.com

الباحث. حيدر عبود محمد الطائي

طالب الدكتوراه ، كلية القانون،جامعة قم،قم، ايران.

mktbkk8@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١٠/ ايلول/٢٠٢٤
- القبول : ٢٤ /شباط/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر :١/ أذار/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :

- النظام القانوني
- التحديات الاقتصادية
- العولمة.

الخلاصة: باتت العولمة جزء لا يتجزء من التطور العام، وعلى مستوي الجانب الاقتصادي فهي أكثر واقعية من الجوانب الأخرى، فالعالم في الوقت الحالي معولم من الناحية الاقتصادية، يسعى البحث إلى تسليط الضوء حول التعرف على مدى استجابة النظام القانوني للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة في العراق، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بما يفيد في استكشاف الحقائق العلمية واستنباط الأحكام من القوانين والتشريعات الدولية والاتفاقيات والادلة المستخدمة لمعرفة أثر العولمة على النظام القانوني، وتوصلت الدراسة إلى أن أدت العولمة إلى تزايد فتح الحدود وتزايد التعاون والتفاعل، ولكن تطورها ارتبط بالتطور في وسائل الاتصالات وحركة رأس المال. كما دفعت العولمة الاقتصادية عدداً من البلدان إلى تصحيح هياكل إدارة الشركات لديها، استجابة للمنافسة الأجنبية ومتطلبات المستثمرين الدوليين، كما يوصي البحث نوصي المشرع العراقي بضرورة تعديل مواد الدستور بما يتناسب مع نظام العولمة والاستجابة لتحدياتها، بما يتناسب مع الواقع الدولي، وتحقيق التنمية ومواكبة ظروف العصر.وعلى الدول إعادة هيكلة اقتصادياتها ووضع سياسات تتماشى مع سياسات العولمة الاقتصادية لكي تستفيد من إيجابياتها وسلبياتها. © ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة :

مع بداية الألفية الثالثة ظهرت طفرة هائلة من التقدم في عالم التواصل والاتصال، أدت إلى أحدث تغيير جذري على مستوى العالم، حيث جاء على أثرها اتفاقية الجات، التي إلغات الحدود والفواصل بين الدول وبعضها البعض, وجعل العالم بمثابة قرية صغيرة في حالة من التواصل الاتصال المستمر، ولذلك انتشار مفهوم العولمة، التي أدت إلى ظهور مجال واسع من التبادل المعرفي، والعلاقات والتعاملات الدولية. قد أثر ظهور العولمة وتأثيرها الاقتصادي في مقدمة الجوانب التي تعد أكثر تأثيراً وتأثراً بظهور هذا المصطلح، ومن هذا المنطلق يسعى البحث في توضيح طبيعة التحديات الاقتصادية في ظل العولمة ومدى استجابة النظام القانوني في التعامل مع هذه التحديات وكيفية التغلب عليها.

مشكلة البحث:

صاحب نشأة وتطور العولمة على مستوي العالم سيادة فلسفة التحرر الاقتصادي، والهيمنة الاقتصادية، حيث تتسم بتحول آليات السوق من الآليات التقليدية إلى الآليات المستحدثة، ولذلك باتت العولمة جزء لا يتجزء من التطور العام، وعلى مستوي الجانب الاقتصادي فهي أكثر واقعية من الجوانب الأخرى، فالعالم في الوقت الحالي معولم من الناحية الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر النص على أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد كان له بالغ الأثر في كافة فروع القانون، طالما أن هناك علاقة تبادلية وتلازمية بين تطور العلاقات الاقتصادية والقواعد القانونية التي تحكمها. ومن الطبيعي أن يؤدي التحول في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى التأثير في نطاق وآليات القانون، وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في معرفة دور النظام القانوني في الاستجابة للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة.

أسئلة البحث: يسعي البحث إلى الوصول إلى إجابة حول السؤال الرئيسي:

السؤال الرئيسي للبحث: ما هو دور النظام القانوني في الاستجابة للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة؟

أهمية البحث:

تمثل العولمة ظاهرة حضارية جاءت نتيجة إلى دخول العالم في عصر ثورة تقنيات الاتصال والمعلومات والثورات الإلكترونية، فهي من أبرز الظواهر في التطور العالمي على كافة المستويات (الاقتصادية –

السياسية – الاجتماعية)، فهي مشروع حضاري يسعي إلى فرض النموذج الغربي على العالم بإبعاده المختلفة، بقصد فرض الهيمنة العالمية وتفوق الحضارة الغربية على الحضارات المنافسة[١]، فآثارها وتداعياتها لم تعد مقتصرة على المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي فحسب، بل تجاوزته إلى المجال القانوني بفرعية العام والخاص، ولذلك فأن العولمة لا تستطيع أن تتمظهر في ظل غياب القانون[٢]. حيث أن ظاهرة العولمة جعلت العالم يواجه العديد من التحديات التي تهدد مجمل النظام الإقليمي العربي، وذلك من خلال فرضها على الدول العربية القيام بفتح أسواق عالمية أمام المنتجات المتعلقة بالدول المتقدمة، فلذلك تكمن أهمية البحث من مدى الأهمية التي يتسم به الموضوع التي تتناوله وفعاليته على المستوي القانوني والاقتصادي وتحقيق التنمية المجتمعية، بالإضافة إلى دورها الفعال في التعرف على مدى استجابة النظام القانوني للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة .

هدف البحث:

يسعى البحث للتعرف على تأثيرات العولمة تحدياتها على النظام القانوني المحلي، والاهتمام بمعرفة دور العولمة على الحقوق والحريات التي تتماشى أكثر مع حماية الحقوق الاقتصادية للمواطن العراقي ، ومعرفة التحديات التي يمكن أن تخلقها العولمة للنظام القانوني. ولذلك يسعى البحث إلى تسليط الضوء حول التعرف على مدى استجابة النظام القانوني للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة في العراق ، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تسعي الدراسة إلى التعرف على:

- أساسيات العولمة، مع التعرف على النظام القانوني لتطبيق العولمة .
- التحديات الاقتصادية لتطبيق العولمة .
- إبعاد العولمة وأثرها على القانون الدولي .
- دور الأنظمة والقوانين الدولية لمواجهة تحديات العولمة .

فرضيات البحث :

---

[١] ناصر مراد، (٢٠٠٦)، تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول ، ص ٥١ .

[٢] بوزيد سراغني، (٢٠١٦)،العولمة القانونية وآلياتها، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، ص ١٧٢ .

يستهدف البحث اختبار الفروض المتعلقة بمشكلة البحث واتساقًا مع أهدافه ومنهجه، ولذلك يمكن صياغة فرضية البحث الأساسية:

الفرضية الأصلية: بات تطبيق ظاهرة العولمة تمثل الاطار التي تتحرك فيه وتتأثر به كافة الظواهر المجتمعية على كافة المستويات (المحلية والإقليمية والدولية)، تعد العولمة نتج نظام عالمي جديد بمضامينه وإبعادها على كافة المستويات المختلفة في الاقتصاد والسياسية والثقافة ، المبنية على اقتصاد السوق، فلذلك فقد تبنت العديد من الأنظمة القانونية وضع الضوابط والقواعد التي تنظم وتحكم التحديات التي تواجه تطبيق العولمة على أرض الواقع.

منهج البحث.

حتي يتحقق هدف البحث فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بما يفيد في استكشاف الحقائق العلمية واستنباط الأحكام من القوانين والتشريعات الدولية والاتفاقيات والادلة المستخدمة لمعرفة أثر العولمة على النظام القانوني، بما يفيد ذلك في الوصول إلى نتائج إيجابية ومميزة.

الدراسات السابقة:

دراسة (حنافي لزهر، ٢٠٢٠– ٢٠٢١) العولمة وأثرها على القانون الدولي، هدفت الدراسة معرفة على تعميق المكتسبات العلمية فيما يخص العولمة، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي المفاهيمي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نذكر منها: إن العولمة تعد الوجه الحديث للاستعمار، والموجة الجديدة في سيطرة الغرب الأوربي والأمريكي على مقدرات العالم الثالث، فهي تقوم على الإبعاد المتعددة سواء على المستوي الاقتصادي والسياسي والثقافي والتكنولوجي والاجتماعي، ففي حركة اندماج التكتل الاقتصادي الغير مسبوق، ففي البعد السياسي ظهرت فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ففي الجانب الثقافي يري فريق بأن لعولمة هي تعميم للقيم الغربية وبالأخص الأمريكية، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثيرات العولمة على سيادة الدولة ليست بدرجة متساوية على جميع الدول، فهناك علاقة عكسية بين تقييم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة [١].

دراسة (محمد الحسناوي التقال، ٢٠٢١) بعنوان العولمة من تحرير المبادلات التجارية إلى عولمة القاعدة القانونية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العولمة من تحرير المبادلات التجارية إلى عولمة القاعدة القانونية، وتوصلت الدراسة إلى إن ظهور العولمة ساعد على تغيير المفاهيم التقليدية

[١] حنافي لزهر، (٢٠٢٠– ٢٠٢١) العولمة وأثرها على القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية

للدولة والقانون والقضاء والسيادة، وذلك من خلال السياق الدولي التي تطبعه العولمة وتحكمه هواجس الهيمنة، بما يقود العالم نحو عولمة قانونية جعلت القانون في خدمة المال في الوقت التي كان يفترض أن يكون فيه القانون في خدمة الإنسان، حيث نقلت الإنسان من متطلبات الدولة إلى متطلبات الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى أن عولمة القانون سرعت من مسلسل التقارب بين التشريعات الوطنية للدول، الأمر الذي يشكل عنصراً أساسياً في تسهيل الحوار ما بين الأمم [١].

دراسة (خالد سعد زغلول حلمي، ٢٠٠٢) بعنوان العولمة والتحديات الاقتصادية والقانونية وموقف الدول منها، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي السادس: التأثيرات الاقتصادية والقانونية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، بحث منشور في المجلد الثاني، هدفت الدراسة لمعرفة أثر التحديات الاقتصادية والقانونية والسياسية على تطبيق مفهوم العولمة وموقف الدول من تطبيقها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت للعديد من النتائج منها، أن ظهور العولمة مثلت أهم تحديات العصر الحديث فقد بزغ عنها ظهور نظام اقتصادي دولي جديد قوامه تحول نمط الرأسمالية القومية إلى ما يمكن تسميته الرأسمالية العابرة للقوميات، فلم يعد الاقتصاد محكوم بمنطق الدولة القومية وحدها، فقد ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، يتمثلون في المؤسسات والشركات متعددة الجنسية، حرصت الدول المتقدمة على القيام بتكوين تكتلات اقتصادية قبل مرحلة الدخول في التكتلات العالمية بما يساهم ذلك في تحقيق أكبر استفادة ممكنة، ولكي يتم مواجهة العولمة فلابد من ضرورة القيم بإدخال تعديلات جذرية على ألية العمل والنشاط داخل منظمة التجارة العالمية.

واجهت ظهور العولمة العديد من التحديات التي استوجبت ضرورة تغيير دور الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي إلى الرقابة عليه، ولذلك فقد تمت صياغة القوانين والتشريعات التي تمنع وقوع الأزمات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التكييف القانوني لظاهرة العولمة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه تطبيقها، حيث لم تتطرق أي من الدراسات السابقة لمدى الاستجابة التي ساهم بها النظام القانوني للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة.

تقسيم البحث:

[١] محمد الحسناوي التقال، (٢٠٢١) العولمة من تحرير المبادلات التجارية إلى عولمة القاعدة القانونية، مجلة استشراق للدراسات والأبحاث القانونية، العدد السابع والثامن.

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية للعولمة في العراق

المبحث الثاني: استجابة النظام القانوني للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة .

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية للعولمة في العراق

في ظل العولمة يواجه الاقتصاد الوطني عدة تحديات، حيث يفرض فتح السوق المحلية أمام منتجات الدول المتقدمة، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في أراضيها، والتحرير الكامل للتدفقات المالية لصالح الدول المتقدمة بسبب تفوقها في تركز رأس المال والإنتاج والإعلام، فتحرير التجارة سيؤدي إلى تفكيك البنية الاقتصادية للدول الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بينما ستساهم الدول المتقدمة في تحفيز عملية النمو. والحقيقة التي يجب أن يدركها الجميع هي أن العولمة ليست حتمية تاريخية، بل هي ولدت من رحم النظام الرأسمالي وهي بالتالي تتفق مع طبيعة هذا النظام. ولذلك يجب علينا أن نتعامل مع العولمة بإيجابية؛ ولذلك فإن العولمة الأمريكية تُعرف بعولمة الهيمنة، وإن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب استجابة متكاملة وتكيفاً مستمراً من خلال النظام القانوني والمؤسسات الوطنية لضمان تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة وتقليل آثارها السلبية.

المطلب الأول : عرض المفاهيم .

أولاً: مفهوم النظام القانوني.

تستعمل كلمة القانون للدلالة على مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم في المجتمع على نحو ملزم، سواء كانت القواعد مكتوبة أو غير مكتوبة، دون اعتبار لمصدر القواعد[١]. أما النظام يمثل مجموعة من الأجزاء والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف مشتركة .

هو مجموعة القواعد التي يقوم عليها كيان وأساس المجتمع والتي يترتب على تخلفها إنهيار المجتمع ، ومن أمثلة تلك القواعد المتعلقة بحقوق وحريات الأفراد في المجتمع والمتعلقة بالكيان السياسي للدولة

[١] الخيلي، حبيب إبراهيم، المدخل للعلوم القانونية النظرية العامة للقانون، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، بدون سنة نشر ، ص ١٢.

كنظام الحكم في الدولة وشكله (جمهورياً – ملكياً – فيدرالياً) ،وبذلك فالنظام هو مجموعة القواعد التي تفيد في تسيير مصالح الدولة[١].

مفهوم النظام القانوني: هو مجموعة القواعد التي يقوم عليها كيان وأساس المجتمع والتي يترتب على تخلفها إنهيار المجتمع ، وان أمثلة تلك القواعد هي المتعلقة بحقوق وحريات الأفراد في المجتمع وكذا القواعد المتعلقة بالكيان السياسي للدولة كنظام الحكم في الدولة، وبناء على ذلك فأن النظام القانوني يشير إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تتحكم في تنظيم أمور ومشكلات معينة في نطاق واحد من أفرع القانون. بما يهدف إلى توضيح الحقوق وتحديد الحقوق وتوضيح معناها ومداها وأسباب تواجدها واكتسابها .

ثانياً: مفهوم التحديات الاقتصادية.

تشير مفهوم التحديات على أنها كل أمر يقف أمام تحقيق الهدف، أو يصعب مهمة تحقيقه [٢]. كما ينظر إليها بأنها " هي تلك الأزمة التي تنتج عن شيء جديد ويأخذ صفة المعاصرة إلى حين ظهور غيره، مما يولد الحاجة لدى المجتمع، وتتطلب تغييراً شاملاً"[٣] .أما التحديات الاقتصادية تمثل الأمور التي تعيق الاقتصاد على مستوي الدولة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فقد جاءت العولمة بالعديد من التحديات التي تؤثر على الاقتصاد. حيث أثرت العولمة وما زالت تؤثر على الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم، كما أثرت تأثيرًا كبيرًا على التنمية المستدامة في هذه الدول.

ثالثاً : مفهوم العولمة

العولمة هي أحد المفاهيم التي يتم استخدامها لوصف عمليات التغيير والتحول في المجالات المختلفة من حيث الانتشار والتعميم، فهي عملية مستمرة يمكن قياسها وتتبع تطوراتها في مختلف الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية[٤]. وتعرف العولمة بصورة بأنها (جعل العالم مجالاً لممارسة النشاطات

---

[١] علاق عبد القادر، (٢٠١٩)، إشكالية تحديد مفهوم للنظام العام، مجلة المعيار، المجلد ١٠، ع٤، ص ٥.

[٢] الفيقي، موسي سليمان، (٢٠٢٠)، التحديات التي تواجه المتحررين من الأمية في مدينة الرياض، المجلة العلمية لجامعة أسيوط للبحوث والنشر العلمي، جامعة أسيوط، كلية التربية .، ص ٤٩٨.

[٣] محمد عبد الله عيسي حمد المطر، (٢٠٢١)، التحديات العقدية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية ، مجلة الدراسات العربية،، ص ١٠٢٠.

[٤] يكن ، فتحي ، رامز طنبور،(٢٠٠١)، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ص ٢٢.

الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، أي: إمكانية ممارسة النشاطات الكثيرة على مستوى العالم دون أيى حواجز أو قيود[١].

فالعولمة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية، وانخفاض تكاليف النقل، وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال[٢]". والبعض ينظر إليها على أنها نتاج لمجموعة من الأساليب والعوامل وبلورة مجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي الجديد، (عولمة الاقتصاد- عولمة النشاط المالي- تغيير مراكز القوى العالمية- تغيير هيكل الاقتصاد العالمي- عولمة النشاط الانتاجي)[٣].

أن علماء القانون لم يضعوا مفهوم موحد ومتفق عليه حول ماهية العولمة، فهي لم تترك مجالاً من المجالات إلا وزحفت إليه، بالاعتماد على المدلول السياسي والاقتصادي والثقافي للعولمة فأن العولمة تشير إلى "عملية توحيد التشريعات القانونية وجعله عالمية الطابع، تشريعياً وتنفيذاً وتطبيقياً (قضائياً) بالأخص فيما يتعلق منها القوانين الناظمة لمسائل التجارة وحقوق الإنسان وتدفق الأموال وغيرها " [٤].

المطلب الثاني : نشأة العولمة وأسباب ظهورها .

أولاً: نشأة العولمة.

ربما كانت حقبة العولمة التي سبقت الحرب العالمية الأولى شديدة القوة، ولكن العديد من البلدان النامية في تلك الفترة أهدرت فرصة المشاركة فيها. وربما كان عصر العولمة قبل عام ١٩١٤ كبيراً في ذلك الوقت، لكنه يعتبر صغيرا جدا في الحجم مقارنة باليوم، حيث كان حجم المعاملات اليومية في صرف العملات الأجنبية يحسب بملايين الدولارات. أما بداية استخدام مصطلح العولمة يعود إلى سبعينيات القرن العشرين، عندما نشر عالم الاجتماع الكندي مارشال ماكلوهان كتابه "الحرب والسلام في القرية

---

[١] عبد الرشيد، عبد الحافظ،(٢٠٠٥)، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي – القاهرة ، ص١١

[٢] كامل ثامر، (٢٠٠٤)، العولمة وفجوة الأمن القومي في الوطن العربي، دار مجدلاوي، عمان، ص ٢٤.

[٣] شكيرين ديلمي، (٢٠٢١)، ظاهرة العولمة وتأثيره سيادة الدول، دفاتر البحوث العلمية، المجلد التاسع، العدد الأول، ص ٤٠٢ – ٤٠٣ .

[٤] غضبان محمد، (٢٠٠٩)، التصادم بين العولمة: حقوق الإنسان نموذجاً، مجلة البحوث والدراسات، كلية المركز الجامعي، العدد ٧ ، ص ٦١.

العالمية"، والذي أعقبه كتاب بريز نيسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي كارتر، أمريكا والعصر الإلكتروني[١]. فقد ركز الكتاب الأول على دور التطورات في وسائل الاتصال و تحويل العالم إلى قرية عالمية واحدة، أما الكتاب الثاني ركزت فكرته على الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم وتقديم نموذج شامل للحداثة[٢]. اختلف الباحثون فيما بينهم في تحديد موعد محدد للعولمة، وذهب بعضهم إلى أن العولمة لها تاريخ قديم، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وانتشر بينما نجد البعض قد حددوا مراحل لهذه الظاهرة وحددوا خمس مراحل كالتالي[٣]: -

ا- **مرحة الجينية:** تمتد هذه المرحلة من بداية القرن الخامس عشر الميلادي حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث نمت المجتمعات الوطنية، وكسرت بعض القيود التي كانت سائدة في العصور الوسطى، وتعمقت الأفكار حول الفرد وإنسانيته.

ب- **مرحلة النشوء:** والتي استمرت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠م، حيث تبلورت مفاهيم العلاقات الدولية، وظهر مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية، وتزايدت الاتفاقيات الدولية، وبدأ الاهتمام بالعلاقات الدولية موقف القومية العربية والدولية.

ج - **مرحلة الانطلاق** : والتي استمرت من عام ١٨٧٠م حتى عشرينيات القرن العشرين، ظهرت خلالها مفاهيم عالمية واضحة تركز على مجتمع عالمي واحد، وبدأت عملية صياغة الأفكار الدولية للإنسانية ومحاولة تنفيذها، ومسابقات عالمية مثل كما جرت الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل[٤].

د- **مرحلة الصراع** : حيث استمرت الهيمنة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات. خلال هذه المرحلة، نشأت صراعات عالمية من أجل الهيمنة العالمية والعالمية، والتنافس للوصول إلى القمر

---

[١] الحمزي، علي أحمد، وابراهيم بن علي بن محمد أحمد، (٢٠١٠)، موقف مفكري الاسلام من العولمة: دراسة تحليلية لآراء بعض مفكري الاسلام المعاصرين" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية.

[٢] محمد عبد القادر حاتم ، (٢٠٠٥)، العولمة مالها وما عليها الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ص ٧ .

[٣] المسيلم، صالح عبدالله و محمد عوض الهزايمة، (٢٠١٨)، "دور الصهيونية في العولمة" رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق، ص ٤٧.

[٤] عجبنا، فتحية أحمد بابكر، وأحلام عبد الرحيم أحمد، (٢٠٠٠)، "الثقافة الاسلامية وموقفها من العولمة" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية.

والتهديد بالإبادة النووية الجماعية، بالإضافة إلى الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات من قبل مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي[١].

هـ- مرحلة عدم اليقين : والتي بدأت في الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات. واندمج العالم الثالث في المجتمع العالمي وانتهت الحرب الباردة وتزايدت المؤسسات والحركات العالمية وتزايد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي، وتعزز نظام الإعلام العالمي وبطبيعة الحال تزايدت هذه المرحلة خاصة مع انهيار الاتحاد السوفييتي.

ثانياً: أسباب ظهور العولمة

يعود ظهور العولمة إلى عدة أسباب اقتصادية وسياسية و تكنولوجية وثقافية تذكرها فيما يلي:

أسباب سياسية: كانت نقطة الغزو العسكري الذي عمل على فرض القوة والبقاء للأصلح، ومن أسباب ظهور العولمة أيضاً الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد والمستقبل، وذلك من خلال التطلع إلى الغد، وإملاء إرادة الخضوع والخضوع، مما يجعل الآخرين يستسلمون لإرادتهم وتصبح مدمنًا على الخضوع لها باستمرار.[٢].

الأسباب الاقتصادية: ظهور الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة العلاقات المتبادلة المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، نقل رأس المال، أو انتشار المعلومات. والتأثير الدولي على القيم والعادات للدول الأخرى، بما يجعل الاقتصادات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لجميع القوى الاقتصادية في العالم وتخضع لمبدأ المنافسة الحرة، بالإضافة إلى ظهور أقطاب صناعية جديدة في العالم النامي، وخاصة في آسيا، بما في ذلك هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، كل ذلك أدى إلى ظهور لظاهرة العولمة[٣].

الأسباب التكنولوجية : إن من أهم الأسباب التكنولوجية التي أدت إلى ظهور العولمة هي:

---

[١] موسى هاني محمود عبد وعبد الرحمن الحاج إبراهيم، (٢٠١٢)، ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة كوسوفو وجنوب السودان نموذجا، رسالة ماجستير جامعة بيرزيت.

[٢] شيماء عبد الستار، (٢٠١٠)، العولمة والمنظمات الدولية المالية عمان الدار النشر والتوزيع، ص ٤٠.

[٣] بوخطة، قاطنة، وشمسة بوشنافة.(٢٠١٤)، تأثير العولمة علي المواطنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، ص ٣٤ .

إن التقدم العلمي والتكنولوجي، وخاصة في هذا العصر، هو ما جعل العالم أكثر حركة وتبادل في السلع والخدمات. وكذلك السيطرة الحضارية بقيمها ومثلها ومبادئها التي تفرض على الناس الطيبين وتسلب الآخرين إرادتهم دون أي علم أو يقين. وكذلك وسائل الإعلام التي استطاعت أن تمكننا من معايشة الخلاف كما يحدث، ومنه نرى أن هذه هي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور العولمة في الجانب التكنولوجي [١].

وبرى الباحث أن العولمة هي عملية التفاعل والتكامل بين الأفراد والشركات والحكومات في جميع أنحاء العالم،وقد تسارعت العولمة منذ القرن الثامن عشر بسبب التقدم في تكنولوجيا النقل والاتصالات ، وقد أدت هذه الزيادة في التفاعلات العالمية إلى نمو التجارة الدولية وتبادل الأفكار والمعتقدات والثقافة كما أنها في المقام الأول هي عملية اقتصادية للتفاعل والتكامل المرتبط بالجوانب الاجتماعية والثقافية ومع ذلك، فإن النزاعات والدبلوماسية تشكل أيضًا جزءًا كبيرًا من تاريخ العولمة والعولمة الحديثة. فهي ليست إسقاطا منعزلا، ولكنها تطور للحداثة جرى على السنن التي تنمو بها الظواهر جميعها وجوهر ذلك هو التفاعل بين مجموعة من الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والعلمية والتكنولوجية في كوكبة مترابطة يتأثر كل واحد منها بالآخر ويؤثر فيه، رابطة بين مناطق العالم وبين الأفراد والشعوب والحكومات، موهنة الحدود العازلة بينها.

المبحث الثاني: دور النظام القانوني في الاستجابة للتحديات الاقتصادية في ظل العولمة.

أصبح العالم يعيش عصر العولمة الذي أصبحت فيه عولمة السياسات والاقتصاد والإعلام والثقافة والتعليم والفن والسياحة والنقل ... إلخ واقعاً ملموساً يُكوِّن واقعاً عالمياً جديداً تشكلت معالمه منذ فترة وتعاظمت بعد أحداث سبتمبر الماضي وأصبح الفرد يعيش داخل وطنه تحت وطأة أحداث عالمية لا ترحم وتؤثر في مستقبله سلباً أو إيجاباً. ومن الواضح أن ظاهرة العولمة تؤثر على كافة اقتصادات العالم بدرجة كبيرة، مما يحتم التفاعل مع تأثيراتها بشكل إيجابي، وفي مقدمة العولمة تأتي ظاهرة تدويل الاقتصاد، مما يعني زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية في النشاط الاقتصادي على

[١] محمد زغو، (٢٠١٠)، أثر العولة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص ٩٤.

المستوى المحلي، وتعتمد هذه الظاهرة على مجموعة من الآليات المتمثلة في اتفاقيات الجات نمو الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة حركة الاستثمارات الأجنبية والتكتلات الاقتصادية، والطفرة الهائلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: مدى استجابة الانظمة القانونية للتحديات الاقتصادية المتعلقة بظهور العولمة في العراق.

العولمة تؤدي إلى تزايد فتح الحدود وتزايد التعاون، وما دامت كذلك فمن الصعب تحديد بدايتها؛ لأن هناك اتجاهاً منذ فجر التاريخ نحو مزيد من التعاون والتفاعل، ولكن تطورها ارتبط بالتطور في وسائل الاتصالات وحركة رأس المال. أن الدول العربية بما فيها العراق، ليست مؤهلة في وضعها الحالي للتعامل بشكل إيجابي مع نظام العولمة، وبالتالي لن تستفيد من ظاهرة العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي إلا تحالف مصر مع العراق، . الدول العربية والإسلامية والإفريقية، ولذلك يقع على عاتق الدول النامية بشكل عام، بما فيها العراق بشكل خاص، أن تتبنى عدة سياسات اقتصادية وإدارية واجتماعية لمواجهة تحديات العولمة بعد أن اتضح أن الدول النامية مستوردة وليست مصدرة وأن الدول النامية ليس لديها القدرة على ما تفرضه الدول المتقدمة بعد أن اتضح من خلال مؤتمر سياتل أن الدول النامية استطاعت أن نقول لا لمحاولات فرض الهيمنة على شؤون التجارة العالمية ثم تصبح مجرد أداة في أيدي الدول الاقتصادية الكبرى التي لا تعرف إلا مصالحها دون مراعاة مصالح الأغلبية الفقيرة من سكان العالم[١]. من المرجح أن تكون فوائد العولمة الاقتصادية مهمة في ثلاث مجالات رئيسية: تطوير القطاع المالي، ونوعية المؤسسات، وسياسات الاقتصاد الكلي.

١- تطوير القطاع المالي وتحسين جودة المؤسسات

دفعت العولمة الاقتصادية عدداً من البلدان إلى تصحيح هياكل إدارة الشركات لديها، استجابة للمنافسة الأجنبية ومتطلبات المستثمرين الدوليين، ويبدو أن نوعية المؤسسات تلعب دورا هاما ليس فقط في تحديد نتائج التكامل المالي، بل أيضا في تحديد المستوى الفعلي للتكامل، كما أنها تؤثر بقوة على تكوين التدفقات الداخلة إلى الاقتصادات، وفي البلدان النامية تساعد المؤسسات ذات الجودة الأفضل في توجيه

[١] الشهابي، عصام عبد القادر. (٢٠٠٥). ضوابط السياسة الضريبية في ظل العولمة الاقتصادية والمالية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ص ١٩٥.

هيكل رأس المال في البلاد نحو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحصص رأس المال في المحفظة، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الفوائد الإضافية للتكامل المالي. وبناء على ذلك يتبين بأن للعولمة تجليات سياسية متعددة، تظهر في قضايا حقوق الإنسان، وقضايا الديمقراطية وسيادة الدولة وقوتها ووظائفها، وفى التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٢-تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي

ومن خلال زيادة التكاليف المحتملة المرتبطة بالسياسات السيئة وتعزيز الفوائد المرتبطة بالسياسات الجيدة، يمكن لتحرير حساب رأس المال أن يفرض الانضباط على سياسات الاقتصاد الكلي، حيث أن تحرير حساب رأس المال يجعل البلد أكثر عرضة لمخاطر التحولات المفاجئة في معنويات المستثمرين الدوليين، مما يلزم الدولة في تبني السياسات الاقتصادية بشكل عام، كوسيلة للحد من إمكانية حدوث مثل هذه التحولات وآثارها السلبية، وتؤثر جودة سياسات الاقتصاد الكلي على مستوى التدفقات الداخلة وتكوينها، فضلا عن مدى تعرض الدولة لمخاطر الأزمات ، وتزيد السياسات النقدية والمالية السليمة من فوائد تحرير حساب رأس المال بالنسبة للنمو وتساعد على تجنب الأزمات في البلدان التي لديها حسابات رأسمالية مفتوحة[١]

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية للعولمة في العراق

تؤثر العولمة على الاقتصاد الوطني ظرفياً وهيكلياً. وعلى مستوى الظرف الاقتصادي، بدأ الوضع يؤثر على التوازنات العامة للدولة، وتغير مفهوم العائق الخارجي الذي كان مرتبطاً سابقاً بمستوى العجز التجاري، وخلال الثمانينات، أصبحت مرتبطة بالاختلالات المالية، بما في ذلك عقبة الديون التي أثرت على السياسات الاقتصادية الوطنية، لذا فرضت على الدول الحد من تدخلاتها وفتح المجال أمام الخصخصة من أجل الحصول على الموارد المالية وجذب رؤوس الأموال الخاصة من أجل الاستثمار[٢].

إن متطلبات العولمة قد تنتج تناقضات داخل المجتمعات، وهي تتطلب من الحكومات ضمان الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من أجل تعزيز القدرة التنافسية الشاملة للاقتصادات الوطنية

---

[١] نادية العقون – العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر باتنة، ص ٥٦.

[٢] الحريري، جاسم يونس محمد.(٢٠١٤). "تأثير الغزو الثقافي والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع العراق بعد ٢٠٠٣."مجلة الكلية الإسلامية الجامعةمج,٩ ع٢٨ .

على حساب المطالب الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى معارضة الاتجاه نحو العولمة. شهدت فرنسا عام ١٩٩٥ أزمة اجتماعية كان من مظاهرها تمرد المجتمع الفرنسي ضد العولمة نتيجة قرارات الحكومة المتوازنة في مجال الضمان الاجتماعي.

وإذا كانت العولمة تعني عملية تدويل المتغيرات الاقتصادية، فإن أصلها يجب أن يكون له بعد تاريخي مرتبط بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، والتجارة الخارجية، وانتقال عوامل الإنتاج، بدأ اتجاه التدويل هذا وتطور مع الاستكشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر وبداية السيطرة الاستعمارية على البلدان الأخرى، وفي مرحلتها الأولى والتي استمرت حتى الحرب العالمية الثانية، اعتمدت بشكل أساسي على التجارة الخارجية والتبادل السلعي، ثم تطورت في مرحلتها الثانية بعد الحرب العالمية الثانية لتضيف إلى الشكل الأول جانبا جديدا يتمثل في انتقال رؤوس الأموال بشكل كبير بين الدول وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأوروبية[١].

ولذلك يمكن القول إن العولمة، في أحد تجلياتها السائدة الآن ليست إلا تعبيرا عن شكل مكثف ومركز وسريع لعملية التدويل، وتعبير عن هيمنة الدول الرأسمالية على الدول الأخرى، وهنا يجب أن نلاحظ بعمق أن دعوات الحرية والانفتاح الاقتصادي واعتماد آليات السوق والحد من دور الدولة والقطاع العام، التي حاولت الدول الرأسمالية تسويقها وفرضها على الدول الأخرى، لم تؤد إلا إلى السيطرة والهيمنة على الأسواق العالمية واختفاء المنافسة، وهو الأمر الذي طالما أشادت به الرأسمالية واعتبرته اساس التطوير والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد تحت تأثير التركز والاندماج بين شركاتها المتعددة الجنسيات ليحل محلها الاحتكار واحتكار القلة في الأسواق لتحقيق مصالح الدول المهيمنة (المركز) والمجموعات المرتبطة بها على حساب مصالح الدول الأخرى وخاصة الدول النامية (الأطراف)، وعليه يمكن تلخيص أهم جوانب العولمة الاقتصادية فيما يلي[٢]:-

١- التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة المتشابكة بين الدول التي مصدرها الأساسي الدول الرأسمالية ممثلة بمجموعة السبع.

---

[١] ضمد، جليل شيعان. (٢٠٠٣). تحديات التنمية الاقتصادية في ظل العولمة. المجلة الثقافية، ع ١٠٦.٥٤,٥٥ - ٩٣.

[٢] شيبة، هند خلف كمال الدين، الأحمدي، بسام محمد، وجبريل، ماجدة محمد. (٢٠٢٣). أثر العولمة الاقتصادية على استراتيجية الإنتاج النظيف بفروع الشركات متعددة الجنسيات في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٤، ص ٥٣٤.

ولكن الأهم من ذلك هو تدفقات رأس المال والاستثمارات غير المباشرة التي لها أكبر الأثر على عولمة الاقتصادات الوطنية وتدويل النشاط الاقتصادي، ويقصد بالاستثمارات غير المباشرة هنا حجم المعاملات والتداولات التي تتم في الأسواق المالية والنقدية، حيث يقدر حجمها بنحو ١٢٠ تريليون دولار سنويا.

٢- التركز الشديد لرؤوس الأموال والاستثمارات من خلال عمليات الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات، مما أحدث نقلة نوعية في عملية التركز، والتي اتخذت أربعة أشكال:

الأول هو التركيز الأفقي، والذي يتمثل في احتواء أو دمج وحدات إنتاج متشابهة.

والثاني هو التركز الرأسي المتمثل في سيطرة الشركات متعددة الجنسيات واحتكارها لعمليات ومراحل الإنتاج المختلفة، بدءاً من المادة الخام وحتى السلعة النهائية.

والثالث هو الموقف التكاملي للسيطرة والنفوذ والملكية. وترتبط المراحل الأخرى بالتسويق والنقل والحزن والتمويل والدعاية.

المطلب الثاني : استجابة الانظمة القانونية للتحديات الاقتصادية المتعلقة بظهور العولمة في العراق

إن التطور الذي تشهده الأنشطة الاقتصادية على مختلف مستوياتها أدى إلى تكييف القوانين المنظمة لهذه القطاعات بما يتناسب مع الوضع الراهن، وهذا ما حدث بالفعل في مجال التجارة الدولية في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية والتوجه الحتمي نحو الاقتصاد الليبرالي الحر لمواكبة هذه المتغيرات، أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الدولية[١].

وتعتبر التجارة العربية أحد الأهداف الأساسية التي سعت برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك إلى تحقيقها منذ إنشاء جامعة الدول العربية. وقد توحدت الدول العربية في عدد من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية، ومن أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية التوقيع على أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور، وفي إطار الجامعة العربية عام ١٩٥٣، جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١، والتي ترجمت أسس السوق العربية المشتركة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي التي أقرتها قمة عمان عام ١٩٨٠، ولم تحقق هذه الخطوات النجاح المنشود

[١] بدشيش، مراد القادري. (٢٠١٥). التحكيم التجاري والعولمة الاقتصادية. مجلة المنبر القانوني، ع٩، ٤٩ – ٩٤.

على مدى عقود من الزمن لأسباب عديدة، إذ تعددت الأسباب والتحديات التي وقفت أمام إنشاء تكتل اقتصادي عربي قادر على تحقيق الإنجاز الاقتصادي العربي المشترك التكامل بما يحقق أهداف وتطلعات الأمة العربية وفي مقدمة هذه العقبات غياب الإرادة السياسية الكافية للتغلب على كافة المشاكل الاقتصادية التي تعيق قيام السوق العربية المشتركة، بالإضافة إلى تأثير التعاون الاقتصادي العربي على الخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدولتين الدول العربية، فضلا عن اعتماد معظم اقتصادات الدول العربية على الإيرادات الجمركية لتغطية احتياجاتها المالية والتنموية، والتي تشكل أهم مصادر الدخل المالي لهذه الدول.[١]

وبالتالي، لم تستفد المنطقة العربية من الفرص غير المسبوقة التي خلقتها العولمة والتقدم التكنولوجي السريع والمستمر لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، بدءاً بتحرير التجارة، والتحرر من القيود التجارية، والخصخصة، لأن هذه القواعد التجارية وضعت في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية وسياسات الاقتصاد الكلي. وتتمتع المؤسسات المالية الدولية بنفوذ قوي بشكل خاص في تحديد أداء الاقتصاد العالمي وفي الوقت نفسه، فإنها لا تزال تشكل تحديات خطيرة، بما في ذلك الأزمات المالية واسعة النطاق، وانعدام الأمن، والفقر، والاستبعاد، وعدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها، ولا تزال البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، فضلاً عن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تواجه عقبات كبيرة تحول دون اندماجها ومشاركتها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي[٢].

دور المشرع العراقي في الاستجابة للتحديات الاقتصادية للعولمة.

وبالرجوع إلى القانون العراقي تبين بأنه غير مؤهل للتعامل مع العولمة والتغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجهها، فقد تسعى العولمة التجارية إلى تفعيل الاستثمارات ومواجهة المنافسة، وفي ضوء ذلك فقد سعى المشرع العراقي تحقيق الاستجابة القانونية من خلال إصدار قانون الاستثمار العراقي الحالي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي يهدف المشرع من ورائه تسريع عجلة الاستثمارات التجارية المتعثر على مدار العقود الماضية، فلذلك فقد طمح المشرع من خلال ذلك القانون نحو القيام بخلق

---

[١] المؤيد، إبراهيم :الاستثمار ومحفزات تشجيعه في القانون اليمني والمغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، ص٤.

[٢] بودشيش، مراد القادرى (٢٠١٥) مصدر سابق ذكره ص ٦٣.

مناخ جاذباً لتقديم التنازلات والتسهيلات لرؤوس الأموال . لقول إنّ العولمة، بإزالة القيود والعوائق أمام تدفق السلع، والرساميل، والعاملة، والقيم والثقافات، مما يحفز دور السلطة الوطنية .

إن الاختلاف في طبيعة التفكير الإنساني, يعد من أهم القواعد العلمية التي ترتبط بالفوارق الفكرية للفكر القانوني العالمي, لاسيما تلك المرتبط بالفوارق الفكرية والمنهجية بين الشرق والغرب, والتي هي وإن كانا كبيرة الإ أنها غير ملتفا لها بال في غالب الإحيان، فلذلك يعد من المظاهر الأساسية والفعالة للعولمة هو بروز تقسيم أعمال التجارة العالمية، التي لا تخضع للرقابة التقليدية أو الهيمنة المطلقة للدول على أنشطتها، وخصوصاً فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي[١].

فقد تناول المشرع العراقي في دستور العراق الحالي الصادر سنة ٢٠٠٥ ليكون بمثابة عقد اجتماعي-سياسي ينظم العلاقة بين الحكام والمحكومين من جانب، كما ينظم العلاقة بين المحكومين أنفسهم من جانب آخر على أسس ديمقراطية. فقد نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على حماية **الحقوق** الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين العراقيين – حيث أن هذه الحقوق تشتمل في جوانبها على الاستفادة من العولمة والاستجابة لتحدياتها، ومن ثم فقد وردت الحقوق الاقتصادية في المواد(٢٢-٢٨) من الدستور، فقد نص المادة (٢٣) على حق الملكية الخاصة وصيانتها والانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها، في حدود القانون، و أكدت تلك المادة على حق العراقيين في التملك في أي مكانٍ في العراق. أما المادة (٢٤) فقد نصت على كفالة الدولة لحرية انتقال الأيدي العاملة والبضائع بين الأقاليم والمحافظات. ونصّت المادة (٢٥) نصت على كفالة الدولة لإصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة ، في حين نصّت المادة (٢٦) على كفالة الدولة لتشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة. وقد نصت المادة (٢٧) على أن: ((للأموال العامة حُرمة، وحمايتها واجِب على كل مواطن)).

فمن خلال نصوص هذه المواد يتبين بأن المشرع العراقي قد تلمس في نصوص مواده الدستورية الاستجابة لتحديات العولمة الاقتصادية والتغلب على أثرها الفرد والمجتمع بشكل ضمني، إلا أنه لم يتناولها بشكل الصريح، ففي ظل ما تمثله العولمة من واقع حتمي فرض وجودها على كافة الدول والمجتمعات ولا يمكن تجاهله بأي شكل من الأشكال، فندعو المشرع العراقي أن يكون أكثر حرصاً على

---

[١] صيهود، اياد مطشر، عبد الجنابي، حازم كامل، (٢٠٢٣)، عقلنة الحداثة بين التأسيس الفلسفي والانعكاس القانوني، المؤتمر القانوني الثاني، جامعة وراث – كلية القانون ، ص ٢٦٩.

مواجهة والاستجابة لتحديات العولمة، بما يتناسب مع الواقع الدولي، وتحقيق التنمية ومواكبة ظروف العصر. ولذلك على الدول ضرورة القيام بوضع سياسات اقتصادية لمعالجة الآثار الناجمة من تطبيق سياسة العولمة على القطاعات المجتمعية أو على فئات المجتمع "التأمين الصحي، التمويل الأصغر. على الدول إعادة هيكلة اقتصادياتها ووضع سياسات تتماشى مع سياسات العولمة الاقتصادية لكي تستفيد من إيجابياتها وسلبياتها.

النتائج والتوصيات:

-أن العولمة لا تستطيع أن تتمظهر في ظل غياب القانون. حيث أن ظاهرة العولمة جعلت العالم يواجه العديد من التحديات التي تهدد مجمل النظام الإقليمي العربي، وذلك من خلال فرضها على الدول العربية القيام بفتح أسواق عالمية أمام المنتجات المتعلقة بالدول المتقدمة

- أدت العولمة إلى تزايد فتح الحدود وتزايد التعاون والتفاعل، ولكن تطورها ارتبط بالتطور في وسائل الاتصالات وحركة رأس المال.

- دفعت العولمة الاقتصادية عدداً من البلدان إلى تصحيح هياكل إدارة الشركات لديها، استجابة للمنافسة الأجنبية ومتطلبات المستثمرين الدوليين.

- تؤثر العولمة على الاقتصاد الوطني ظرفياً وهيكلياً، وعلى مستوى الظرف الاقتصادي، بدأ الوضع يؤثر على التوازنات العامة للدولة، وتغير مفهوم العائق الخارجي الذي كان مرتبطاً سابقاً بمستوى العجز التجاري.

-إن متطلبات العولمة قد تنتج تناقضات داخل المجتمعات، وهي تتطلب من الحكومات ضمان الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من أجل تعزيز القدرة التنافسية الشاملة للاقتصادات الوطنية.

التوصيات :

- نوصي المشرع العراقي بضرورة تعديل مواد الدستور بما يتناسب مع نظام العولمة والاستجابة لتحدياتها، بما يتناسب مع الواقع الدولي، وتحقيق التنمية ومواكبة ظروف العصر.
- وعلى الدول إعادة هيكلة اقتصادياتها ووضع سياسات تتماشى مع سياسات العولمة الاقتصادية لكي تستفيد من إيجابياتها وسلبياتها.

قائمة المصادر:

- ناصر مراد، (٢٠٠٦)، تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول.
- بوزيد سراغني، (٢٠١٦)،العولمة القانونية وآلياتها، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع .
- حنافي لزهر، (٢٠٢٠– ٢٠٢١) العولمة وأثرها على القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- محمد الحسناوي التقال، (٢٠٢١) العولمة من تحرير المبادلات التجارية إلى عولمة القاعدة القانونية، مجلة استشراق للدراسات والأبحاث القانونية، العدد السابع والثامن.
- الخيلي، حبيب إبراهيم، المدخل للعلوم القانونية النظرية العامة للقانون، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، بدون سنة نشر.
- علاق عبد القادر، (٢٠١٩)، إشكالية تحديد مفهوم للنظام العام، مجلة المعيار، المجلد ١٠، ع٤.
- الفيقي، موسي سليمان، (٢٠٢٠)، التحديات التي تواجه المتحررين من الأمية في مدينة الرياض، المجلة العلمية لجامعة أسيوط للبحوث والنشر العلمي، جامعة أسيوط، كلية التربية.
- محمد عبد الله عيسي حمد المطر، (٢٠٢١)، التحديات العقدية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية ، مجلة الدراسات العربية.
- يكن ، فتحي، رامز طنبور،(٢٠٠١)، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة – بيروت
- عبد الرشيد، عبد الحافظ،(٢٠٠٥)، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي – القاهرة .
- كامل ثامر، (٢٠٠٤)، العولمة وفجوة الأمن القومي في الوطن العربي، دار مجدلاوي، عمان.
- شكيرين ديلمي، (٢٠٢١)، ظاهرة العولمة وتأثيره سيادة الدول، دفاتر البحوث العلمية، المجلد التاسع، العدد الأول.
- غضبان محمد، (٢٠٠٩)، التصادم بين العولمة: حقوق الإنسان نموذجاً، مجلة البحوث والدراسات، كلية المركز الجامعي، العدد ٧.
- الحمزي، علي أحمد، وابراهيم بن علي بن محمد أحمد، (٢٠١٠)، موقف مفكري الاسلام من العولمة: دراسة تحليلية لآراء بعض مفكري الاسلام المعاصرين" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية.

- محمد عبد القادر حاتم ، (٢٠٠٥)، العولمة مالها وما عليها الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة.
- المسيلم، صالح عبدالله و محمد عوض الهزايمة، (٢٠١٨)، "دور الصهيونية في العولمة" رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق.
- عجبنا، فتحية أحمد بابكر، وأحلام عبد الرحيم أحمد، (٢٠٠٠)، "الثقافة الاسلامية وموقفها من العولمة" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية.
- موسى هاني محمود عبد وعبد الرحمن الحاج إبراهيم، (٢٠١٢)، ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة كوسوفو وجنوب السودان نموذجا، رسالة ماجستير جامعة بيرزيت.
- شيماء عبد الستار، (٢٠١٠)، العولمة والمنظمات الدولية المالية عمان الدار النشر والتوزيع.
- بوخطة، قاطنة، وشمسة بوشنافة.(٢٠١٤)، تأثير العولمة علي المواطنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة.
- محمد زغو، (٢٠١٠)، أثر العولة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- الشهابي، عصام عبد القادر. (٢٠٠٥). ضوابط السياسة الضريبية في ظل العولمة الاقتصادية والمالية، اطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة.
- نادية العقون – العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. أطروحة دكتواره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر باتنة.
- الحريري، جاسم يونس محمد.(٢٠١٤). "تأثير الغزو الثقافي والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع العراق بعد ٢٠٠٣."مجلة الكلية الإسلامية الجامعةمج,٩.
- ضمد، جليل شيعان. (٢٠٠٣). تحديات التنمية الاقتصادية في ظل العولمة. المجلة الثقافية، ع.٥٤.
- شيبة، هند خلف كمال الدين، الأحمدي، بسام محمد، وجبريل، ماجدة محمد. (٢٠٢٣). أثر العولمة الاقتصادية على استراتيجية الإنتاج النظيف بفروع الشركات متعددة الجنسيات في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٤.

- بدشيش، مراد القادري. (٢٠١٥). التحكيم التجاري والعولمة الاقتصادية. مجلة المنبر القانوني، ع٩،

المؤيد، إبراهيم :الاستثمار ومحفزات تشجيعه في القانون اليمني والمغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية